

كلمتي

معالي الدكتور
زياد فريز

محافظ البنك المركزي الأردني

معالي السيد
باسم خليل السالم

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية
مع محافظ البنك المركزي الأردني
الأربعاء ٢٢/١/٢٠١٤

جمعية البنوك في الأردن

نيسان ٢٠١٤
عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تصميم وإشراف فني وطباعة


Control

Design and Printing Services

Tel: 0798259461 - 0788620228
E-mail: control_est@hotmail.com

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٨	أولاً : كلمة معالي السيد باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن
١٢	ثانياً : كلمة معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفق،،

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تقرّد هذا العدد من سلسلة كراسات الجمعية ليكون عدداً خاصاً يتضمن كلمة معالي السيد باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، وكلمة معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني، وذلك في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني الذي نظّمته الجمعية يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/١/٢٢.

ويأتي إصدار هذه الكلمات على شكل كراسة نظراً لما تضمنته من تلخيص وافٍ وشامل لمختلف التطورات المصرفية والمالية والنقدية والاقتصادية في الأردن خلال الآونة الأخيرة.

وقد جاءت كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك السيد باسم خليل السالم لتؤكد على الدور المفصلي الذي لعبه البنك المركزي الأردني في المحافظة على استقرار القطاع المصرفي الأردني، وعلى دور السياسة النقدية الحصيفة التي اتخذها البنك المركزي في الحفاظ على مكتسبات الاقتصاد الأردني. كما تناول رئيس الجمعية في كلمته الوضع الاقتصادي الذي تمر به المملكة وحجم التحديات التي يواجهها، مشيراً لضرورة تكاتف جميع الجهود لاجتياز المرحلة الراهنة والعودة لمسار النمو.

أما كلمة محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز فجاءت لتقديم وصفاً شاملاً ودقيقاً عن تطورات الوضع الاقتصادي في الأردن خلال العامين الاخيرين، مستعرضاً أهم التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، والآفاق المتوقعة للاقتصاد إضافة لبيان آليات الانتقال من تعزيز الاستقرار الى تحفيز النمو.

الدكتور عدلي قندج

المدير العام

أولاً:

كلمة معالي السيد

باسم خليل السالم

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

معالي الدكتور زياد فريز/ محافظ البنك المركزي الأردني الأكرم

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة الكرام

السيدات والسادة الضيوف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

باسمكم جميعاً، يُشرفني أن أرحب بمعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني وأن أشكره على قبول دعوتنا ، فأهلاً بكم دكتور زياد. كما أشكركم جميعاً ضيوفنا الكرام على تلبية دعوة جمعية البنوك في الاردن فأهلاً وسهلاً بكم جميعاً.

أخواتي وأخوتي ..

نحن جميعاً ندرُك بأن لقائنا هذا يلتئم في أوقات صعبة ودقيقة تمرُّ بها المنطقة ويمرُّ بها الاقتصاد العالمي وتنعكس بالتالي تداعياتها بصورة مباشرة وغير مباشرة على اقتصادنا الوطني بسبب صفة الانفتاح التي يتصف بها منذ نشأة المملكة.

وقد حرصت جمعية البنوك في الأردن خلال الأعوام الماضية على أن تجمع شمل الأسرة المصرفية والشركاء الاستراتيجيين من مختلف شرائح القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الرسمية والأهلية في لقاء خير يعطينا فرصة لإلقاء الضوء على المستجدات التي يشهدها اقتصادنا الوطني والتحديات التي يواجهها في ظل الأزمات الخارجية والضغوطات التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية في المنطقة.

كما ويوفر هذا اللقاء فرصة للاستماع الى قراءة تقييمية رسمية، يقدمها لنا معالي الدكتور زياد فريز ، لنتائج السياسات المالية والنقدية والاقتصادية المطبقة في المملكة في ظل البرنامج الذي تنفذه المملكة مع صندوق النقد الدولي منذ ٢٧ تموز ٢٠١٢، كما سيطلعنا معالي المحافظ على الافاق المستقبلية للاقتصاد الاردني خلال الأشهر والسنوات القليلة القادمة.

أخواتي وأخوتي ..

يسرني أن أحيي معالي محافظ البنك المركزي على دعمه المتواصل لقطاع البنوك في الاردن وتحفيز دور هذا القطاع الحيوي في مسيرة التنمية، وأننا اذ نعتز بالدور المفصلي الذي لعبه ويلعبه البنك المركزي في المحافظة على متانة واستقرار هذا

القطاع، ونبارك جملة السياسات النقدية غير التقليدية الحصيفة للبنك المركزي والتي جاءت متوافقة كما ونوعاً مع متطلبات المرحلة ومواكبة للتغير في الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

وهنا يسعدنا أن نشير إلى الإنجاز المميز والكبير الذي تحقق في العام الماضي ببناء احتياطات أجنبية مريحة جداً ، تضاعفت لتصل إلى حوالي ١٢ مليار دولار بعد أن واجهت المملكة مصاعباً كبيرة في هذا الصدد في العامين السابقين.

أخواتي وأخوتي ..

من أبرز الانعكاسات السلبية للتطورات والضغوطات الخارجية على مؤشراتنا الاقتصادية الرئيسية خلال السنوات الخمس الأخيرة بقاء معدل النمو الاقتصادي عند مستويات متدنية نسبياً وهو أمر لم يعتد عليه اقتصادنا منذ سنوات طويلة خلت، وارتفاع رصيد الدين العام للمملكة كنسبة من الناتج الإجمالي وقيمة مطلقة، وارتفاع خدمة الدين العام لمستويات تجاوزت حد المليار دينار في الموازنة العامة للعام الحالي والتي أقرها مجلس النواب قبل أيام معدودة، وهذه حدود نصلها لأول مرة منذ انشاء المملكة. وتراجع معدلات نمو الصادرات الوطنية والذي صاحبه ارتفاع كبير في فاتورة الطاقة، فانعكس ذلك على شكل ارتفاع غير مقبول في فاتورة المستوردات الكلية للمملكة، فتفاقم على أثرها عجز الميزان التجاري المزمّن للمملكة بالمقابل ، فإن لدينا جهاز مصرفي صحي ومعافى.

إن جميع هذه المؤشرات وغيرها تكشف لنا صعوبة المرحلة الراهنة وحجم التحديات التي تقف أمامنا والتي يواجهها اقتصادنا الوطني. وهذا يفرض علينا كقطاع خاص، ومؤسسات دولة أن نكون عند أعلى درجات الاستعداد لحمل أمانة المسؤولية، وأن نساهم معاً في دعم وتحفيز اقتصادنا الوطني بكافة الوسائل والامكانيات لإعادة النشاط اليه بأسرع وقت ممكن.

أخواتي وأخوتي ..

لا يخفى على الجميع، إن الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة على دول الاقليم، ألقت بظلالها على المملكة وأثرت سلباً على الاقتصاد الوطني، على شكل تراجع في الصادرات التي تتخذ سوريا طريقاً لها الى البر الاوروبي، وتراجع النشاط السياحي، وكذلك تباطؤ الاستثمارات الاجنبية بسبب حالة عدم اليقين التي فرضتها التطورات السياسية والامنية في سوريا ودول المنطقة.

هذه الظروف الضاغطة، تحتاج إلى تعاون جميع الأطراف، في القطاعين العام والخاص، للوصول إلى صيغ تحميّنا من أية تطورات سلبية أخرى في هذا الملف، وخطط تكفل مواجهة صحيحة لتداعيات الازمة لاسيما على النشاط الاقتصادي الكلي.

اسمحوا لي أن أؤكد أهمية الدور الذي يمكن للقطاع المصرفي أن يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال استثمار الخبرات المتركمة لهذا القطاع في تحديد القطاعات الواعدة والمعوقات التي تواجهها. ومن ادراكنا لحجم التحديات التي نواجهها، فتحن اليوم كقطاع مصرفي جاهزون للعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة بمختلف مؤسساتها، للخروج بمقترحات وسبل لتحفيز النمو وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء .

وهنا نؤكد في جمعية البنوك اننا على استعداد تام لوضع الخبرات الطويلة التي تراكمت لدينا لبناء استراتيجية واضحة المعالم وواقعية وممكنة التنفيذ لتحويل التحديات التي فرضتها الازمة إلى فرص، والتعاطي مع نقاط الضعف بطريقة علمية وعملية لتحويلها الى نقاط قوة على المستويين الكلي والجزئي في الاقتصاد الوطني.

أخواتي وأخوتي..

لقد كانت العلاقة ما بين البنك المركزي والبنوك المرخصة طوال الفترة الماضية خير مثال على التعاون المثمر والبناء لما فيه تحقيق المصالح الوطنية العليا، والذي نسعى من خلاله للعمل معاً على تطوير البنية التشريعية ومواصلة تنمية البنية التحتية للقطاع المصرفي، لتعزيز تنافسية هذا القطاع على المستوى الإقليمي، حيث كانت البنوك وستبقى بوابة الامان لاقتصادنا الوطني والممول الأكبر لمختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة.

وفي الختام اسمح لي معالي المحافظ أن أؤكد لكم، إن الجهاز المصرفي ملتزم بأهداف تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي واستقرار وسلامة ومثانة الجهاز المصرفي وذلك من خلال الالتزام والتجاوب مع سياسات البنك المركزي وتوجهات السياسة النقدية، وملتزم أيضاً بالتعاون مع الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية العامة التي تهدف الى تحقيق المزيد من التنمية والازدهار والتقدم لبلدنا العزيز ، في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم، اطال الله في عمره .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

ثانياً:

كلمة معالي الدكتور

زياد فريز

محافظ البنك المركزي الأردني

السيدات والسادة الحضور،،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم وأن أقدم بعميق الشكر والتقدير للسيد رئيس مجلس الإدارة ولكافة الزملاء في جمعية البنوك في الأردن، لدعوتهم الكريمة للمشاركة في هذا اللقاء ومع هذه النخبة المميزة من قادة الاقتصاد الأردني، وذلك للحديث عن تطورات الأوضاع الاقتصادية في المملكة، ولتقييم ما تم انجازه والوقوف على التحديات وآفاق الاقتصاد الأردني خلال الفترة المقبلة.

السيدات والسادة الحضور،،

ما زلت اذكر لقائي بكم قبل عام في جمعية البنوك وحديثنا حول التحديات التي كانت تواجه الاقتصاد الوطني في تلك المرحلة، وكذلك حول حاجتنا إلى برنامج وطني للإصلاح ليشمل نواحي الخلل والمخاطر والتي تتطلب انتهاج سياسات وحلول مناسبة لمعالجتها والخروج بأمان من تلك الأزمة. واليوم أمل من خلال هذا اللقاء والتفاعل مع هذه النخبة الخيرة من التقاط الأنفاس لمراجعة ما تم انجازه والسعي نحو المستقبل وذلك من خلال الإجابة على بعض الأسئلة التي تراود فكر الباحثين وصانعي السياسة والمواطنين وتحتل اهتمام المحافل الاقتصادية المختلفة.

هل تجاوزنا التحديات التي واجهتنا خلال الفترة الماضية، وهل تحقق الاستقرار المطلوب؟ وما هي أبرز التحديات التي ما زالت ماثلة أمام الاقتصاد الأردني وما هي آفاق أدائه في الأجل المتوسط؟ وكيف نتقل من هدف تحقيق وتعزيز الاستقرار إلى هدف تعزيز النمو؟

السيدات والسادة الحضور،،

دعوني أبدأ بالسؤال الأول: هل تجاوزنا التحديات التي واجهتنا خلال العاميين الماضيين، وهل تحقق الاستقرار المطلوب؟

واجه الاقتصاد الأردني خلال العاميين الماضيين اختلالات مالية تمثلت في فاتورة دعم كبيرة للمحروقات الأمر الذي ساهم في وصول العجز في الموازنة لمستويات مرتفعة جداً، وبموازاة ذلك كانت خسائر شركة الكهرباء تتفاقم لترتفع معها المديونية والفجوة التمويلية بشكل كبير، ورافق ما سبق عجز كبير في الحساب الجاري الذي كانت فاتورة الطاقة أحد أهم أسبابه. ورافق الاختلالات السابقة تراجع

في النشاط الاقتصادي والاستثمارات الخارجية وحالة من عدم اليقين تتعلق بقدرة الأردن ليس فقط على معالجة الاختلالات بل أيضاً على مواجهة المخاطر الخارجية المرتبطة بالآزمة السورية والربيع العربي وكذلك الإصلاح السياسي الداخلي.

وفي نهاية عام ٢٠١٢ تم الالتزام ببرنامج وطني للإصلاح الاقتصادي ترافق مع خطوات مهمة للإصلاح السياسي الأمر الذي ساهم في مواجه التحديات المشار إليها بفاعلية. وفي هذا السياق يمكن إبراز ما يلي:

تم معالجة تشوهات دعم المحروقات ليصبح الأردن الدولة الوحيدة في المنطقة التي تخلصت من هذا التشوه وتم استبدال الدعم للسلعة بدعم للمواطن المستحق، كما تم تبني إستراتيجية واضحة لقطاع الكهرباء تمكنه من تخفيض خسائره تدريجياً والوصول إلى حالة التوازن في نهاية عام ٢٠١٧.

اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات المالية لضبط الإنفاق الجاري للحكومة وزيادة الإيرادات المحلية وبالتالي تخفيض عجز الموازنة تدريجياً إلى نسب معقولة وأمنة في الأجل المتوسط.

النجاح في تحقيق نموذج فريد في المنطقة للإصلاح السياسي وتعميق حالة الاستقرار.

الدعم الكبير من الأخوة الأشقاء في الخليج والمتمثل في المنحة الخليجية والمساعدات الخارجية من الدول الصديقة.

صاحب ما سبق سياسة نقدية متوازنة شملت تطوير العديد من الأدوات الجديدة ضمن الإطار التشغيلي الجديد للسياسة النقدية واستخدام تلك الأدوات بفاعلية سمحت للبنوك بالحصول على السيولة اللازمة لعملها بأسعار فائدة ملائمة وأدت إلى الحد من التذبذبات العالية في سوق إقراض ما بين البنوك، علاوة على دورها في الحد من ارتفاع كلف إقراض القطاعين العام والخاص. وترافق مع ما سبق سياسة رقابية وإدارة مصرفية حصيفة عززت متانة الجهاز المصرفي رغم جميع التحديات.

السيدات والسادة الحضور،،

إن جميع هذه العوامل قد لعبت دوراً أساسياً في احتواء ما واجهه الأردن في

العامين الماضيين، إذ وصلت معدلات النمو ارتفاعها لتصل الى ما يقارب ٣٪ مقارنة مع ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٠. وانخفض معدل الدولار و تجاوزت احتياطيّات البنك المركزي بالعملة الأجنبية حاجز ١٢ مليار دولار، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي للمملكة بحوالي ٢٠٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٣، وتحسنت تنافسية صادراتنا الوطنية خاصة غير التقليدية منها والتي نمت بنسبة ٩,٧٪، على الرغم من انخفاض أسعارها عالمياً. كما انخفضت فاتورة مستوردات المملكة من النفط ومشتقاته بنسبة ٨,١٢٪، ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥,١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢,١٧٪ خلال عام ٢٠١٢. كذلك جاءت معدلات التضخم ضمن الحدود المعقولة والمتوقعة، مع ملاحظة الاتجاه نحو الانخفاض خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

السيدات والسادة الحضور،،

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني: ما هي أبرز التحديات التي ما زالت ماثلة أمام الاقتصاد الأردني وما هي آفاق أدائه في الأجل المتوسط؟

فإن الانجاز الذي تحقق لا يعني أبداً الركون، بل يجب أن يكون حافزاً لمزيد من العمل والجهد لمواجهة التحديات الاقتصادية وتداعيات الوضع الإقليمي والتي ما زالت ماثلة أمام الاقتصاد الأردني.

فرغم الإصلاحات التي تم اتخاذها، إلا انه ما زال هناك بعض التحديات التي تتطلب مواجهتها من خلال الاستمرار في تخفيض العجز في الموازنة وخسائر شركة الكهرباء، وردم الفجوة التمويلية للحكومة وتخفيض المديونية العامة لتقليل الضغط على ميزان المدفوعات، وتعزيز الثقة بالاستقرار الاقتصادي وضمان عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل. ويتطلب ذلك كما تعلمون إجراءات كفيلة بتحسين الإيرادات العامة وضبط الإنفاق العام مع مراعاة العدالة في تحمل العبء الضريبي وبما يضمن تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

كما يجب أن لا نغفل عن العبء المرتبط بالآزمة السورية واستمرارية تدفق اللاجئين، وبشكل اشمل عدم الاستقرار الذي يسود المنطقة، ولا يمكن تجاوز ذلك دون مساعدة المجتمع الدولي في تحمل تكاليف إيواء هذه الأعداد المتزايدة من اللاجئين والتخفيف من انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، بما لا يؤثر على زخم تنفيذ

الإصلاحات الاقتصادية التي بدأناها بغية الوصول إلى الإصلاح المنشود.

إما بالنسبة لآفاق الاقتصاد، فمن المتوقع مع استمرار الالتزام ببرنامج التصحيح أن يتحسن الأداء الاقتصادي خلال العام الحالي والأعوام القادمة مدفوعاً بتحسين الاستثمار الداخلي والخارجي حيث من المتوقع أن يلعب الاستثمار الحكومي الكبير الممول من المنحة الخليجية وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي واستثمار القطاع الخاص المحلي دوراً هاماً في تحقيق الانتعاش المشهود، وخصوصاً في ظل انخفاض معدلات الفائدة وتوفر السيولة. وعليه، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو تدريجياً ليصل إلى حوالي ٥٪ خلال الأجل المتوسط، أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة فإن الإصلاحات ستؤدي إلى انخفاضه إلى أقل من ١٪ من الناتج المحلي في المدى المتوسط مقارنة مع حوالي ٤,٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ مع وصول الوضع المالي لشركة الكهرباء الوطنية إلى وضع استرداد الكلف وبالتالي انخفاض الحاجات التمويلية للحكومة لصالح القطاع الخاص.

أما بالنسبة لعجز الحساب الجاري فهو مؤهل لمزيد من التحسن على المدى المتوسط ليصل إلى نحو ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨. هذا التحسن في النمو سيكون في ظل معدلات تضخم محدودة تعكسها التوقعات الدولية بانخفاض أسعار النفط الخام ومعظم المواد الأولية العالمية.

السيدات والسادة الحضور،،

لقد أثبت الأردن القدرة على تطبيق برنامج صحيحي طموح بشهادة المؤسسات الدولية، فقد تم تحييد اثر تذبذب أسعار النفط على الموازنة، والعجز في تراجع، ونمتلك اليوم احتياطات قياسية من العملة الأجنبية تساعد على مواجهة أية صدمات غير متوقعة. ولقد استطاعت الإدارات الحصيفة لبنوكنا الأردنية والمتوافقة مع السياسة المصرفية التي ينتهجها البنك المركزي تحقيق نتائج عكست متانة جهازنا المصرفي، أهمها ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة، وارتفاع معدلات كفاية رأس المال، الأمر الذي يعزز من ملاءتها المالية وقدرتها على مواجهة أية صدمات خارجية كانت أم داخلية.

كما ستساهم السياسة النقدية و البرامج والمشاريع المختلفة لتعزيز البنية التحتية للقطاع المالي في تعزيز النمو. فبعد أن اطمأن البنك المركزي على أداء

معظم المتغيرات الاقتصادية والنقدية، قام البنك بتخفيض أسعار الفائدة مرتين خلال عام ٢٠١٢ وبواقع ٢٥ نقطة أساس في كل مرة (شهري آب وتشيرين أول)، وتخفيض آخر في بداية الأسبوع الحالي بهدف تشجيع تدفق الائتمان للقطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي. كذلك سيستمر البنك المركزي في تقديم الحوافز للبنوك لتوفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وبأسعار فائدة مناسبة لأهميتها في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة تشغيل الأيدي العاملة، وذلك من خلال البرامج المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية.

وسيستمر البنك المركزي في تقديم التسهيلات المناسبة للبنوك التي تضمن توفير التمويل متوسط الأجل لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة من خلال البنوك المرخصة عند سعر فائدة يقل عن سعر إعادة الخصم النافذ بمقدار نقطتين مؤبوتين. أضف إلى ذلك، دعم وإنشاء شركة للمعلومات الائتمانية، وتفعيل دور الشركة الأردنية لضمان القروض في مجال القروض المقدمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) والمشاريع الوطنية لتطوير أنظمة الدفع في المملكة التي ستساهم بشكل كبير في تعزيز تنافسية اقتصادنا.

وفيما يخص السياسة النقدية على المدى المتوسط، سيستمر البنك المركزي في العمل على تحقيق أهدافه في تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على البيئة الجاذبة للاستثمار، وسيبقى نظام سعر الصرف الحالي يشكل الركيزة الأساسية للسياسة النقدية، فقد خدم هذا النظام الاقتصاد الأردني على مدى عقدين من الزمن وما زال هو الخيار الأمثل الذي تتحقق معه ملائمة سعر الصرف الحقيقي لسعر الصرف التوازني الذي تحدده المتغيرات الأساسية للاقتصاد الأردني.

السيدات والسادة الحضور،،

السؤال الثالث والأخير كيف ننتقل من تعزيز الاستقرار إلى تحفيز النمو؟

في رأيي، فإن ذلك يكمن في الاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تحويل بعض التحديات إلى فرص. ودعوني أوضح ذلك:

بالرغم من حالة عدم الاستقرار في المنطقة التي أثرت على الاستثمار الخارجي وعلى تجارتنا الخارجية إلا أنها تمثل فرصة مهمة في تقديم الأردن كمنتج سياحي فريد وبيئة آمنة للاستثمار تجعل من الأردن بوابة لأسواق المنطقة. نحن نتمتع بالاستقرار

السياسي والاقتصادي وبنية تحتية جيدة، وقوة بشرية مؤهلة ومدرية، ونمتلك جهازا مصرفيا فعالا ذا رأسمال وسيولة تساعد على التوسع، الذي يجعل المملكة ملاذا آمنا للاستثمارات طويلة الأجل.

كما أن تحدي الطاقة يعد مثالا آخر على إمكانية تحويل التحديات إلى فرص. ان ارتفاع أسعار الطاقة دفع العديد من المؤسسات لتعزيز الإنتاجية للمحافظة على قدرتها التنافسية. والاهتمام الكبير بمصادر الطاقة المحلية وخاصة المتجددة كما ان الصخر الزيتي سيمثل مصدرا للنمو والإيرادات وسيقلل فاتورة الطاقة المستوردة. كما أن ميناء الغاز لن يخفف فقط كلفة إنتاج الكهرباء بل انه سيوفر الغاز لصناعات أخرى مما سيحسن كفاءتها وتنافسيتها كالاسمنت والبوتاس وغيرها. وستعزز المشاريع الإقليمية للطاقة (أنبوب النفط العراقي) من النمو والدخل وامن الطاقة.

إن ثمار الإصلاح التي نتطلع لقطفها والنجاح في تخطي التحديات التي لا يمكن أن تستمر دون تعزيز الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع مسيرة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير بيئة الأعمال الملائمة وتحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة التي تتمتع بميزة تنافسية والقادرة على خلق المزيد من فرص العمل كقطاع الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال تبني برنامج وطني لتحسين تنافسية الصادرات الأردنية السلعية منها والخدمية.

وضمن رؤية الإصلاح بمفهومها الواسع، فلا بد تسريع خطوات الإصلاح في سوق العمل والاختلالات المزمنة التي يعاني منها، من خلال موائمة مخرجات الانظمة التعليمية والمهنية مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية. ولا بد من إيجاد البرامج الهادفة لتعزيز ثقافة الإبداع والتميز والريادة في تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص كونه الأقدر على خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، خاصة في ظل تضخم القطاع العام.

السيدات والسادة الحضور،،

وفي الختام، أود أن أؤكد على إمكانات النجاح والتقدم. فقد تم تجاوز العديد من التحديات والمخاطر وزادت قوة أوضاع المالية العامة والقطاع الخارجي وكذلك قدرة القطاع المصرفي والنقدي على تحمل الصدمات.

ان التطورات الايجابية وقدرتنا على الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي، تدفعنا للعمل على تسريع وتيرة النمو بشكل ملموس وتعزيز دور الأردن كبوابة لأسواق المنطقة. وكل ما سبق يتطلب تكاتف الجهود للحفاظ على ما تم انجازه وتذليل الصعوبات الماثلة أمام اقتصادنا الوطني وصولاً إلى الأهداف المنشودة بإذن الله تحت راية سيدي صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

